

التحليل الجغرافي لظاهرة العنف ضد المرأة في العراق

م. م. زينب حسين سلمان

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

zainabhs84@uomustansiriyah.edu.iq

07713691562

مستخلص البحث:

تحتل ظاهرة العنف ضد المرأة باهتمام عالمي متزايد منذ أن بدأت الأمم المتحدة تدرك مدى انتشار هذه الظاهرة وخطورتها على المستوى الأسري والمجتمعي؛ فالعنف مصدر العديد من المشاكل المستعصية التي يواجهها العالم اليوم مثل الفقر والجهل والحرمان والأمراض والتوترات والصراعات إذ يخلق أشكالاً مشوهة من العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك المضطربة. وقد شهد العراق مرحلة من التوتر وعدم الاستقرار في عدد من الظواهر الاجتماعية ومنها مشكلة العنف ضد المرأة إذ تعيش بعض النساء حالة من العنف الذي قد لا يكون ظاهراً بشكل واضح للعيان ولا زال الكثيرون يعدونه مسألة داخلية تخص الأسرة فقط إلى أن تفاقمت هذه الحالة وأصبحت من المشاكل العالمية لتأثيرها الكبير على السلوك الإنساني حتى أصبحت قضية سلوكية عامة وقد أثار في نفوسنا قلقاً أدى إلى ظهور التساؤل عن كيفية الاستجابة لمثل هذه الظاهرة وما العمل لمعالجة هذه المشكلة، فقد جاءت الدراسة بعنوان (ظاهرة العنف ضد المرأة في العراق لعام 2021) وكان هدفها التعرف على الأسباب الدافعة إلى هذا العنف مع بيان أشكاله وآثاره معتمدة على المنهج الوصفي والتحليلي الكمي لتوضيح العلاقة المكانية والزمانية للظاهرة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل الجغرافي، ظاهرة، العنف، المرأة.

المبحث الأول: الدليل النظري لمنطقة الدراسة

المقدمة:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة أحد الموضوعات الأكثر أهمية وحضوراً على الساحة المحلية والدولية في الوقت الحاضر فهي تشكل محوراً استراتيجياً متعدد الاهتمامات لكونها مشكلة كبيرة ولها أبعاد خطيرة على الأسرة والمجتمع نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً؛ وتعد من أخطر المشاكل التي تعاني منها العديد من المجتمعات رغم اختلاف أنظمتها باعتبارها ظاهرة متعددة الأوجه وتؤثر على جميع فئات المجتمع⁽¹⁾؛ فإنها تثير مشاعر الأسى والألم والحزن وتدنق ناقوس الخطر بما يفرزه المستقبل من خلل يتخذ من العنف والإجرام سبيلاً لتحقيق أغراضه بدلاً من لغة التفاهم والعقل والحوار. وبالتالي أن قضية العنف قضية معقدة ومتشعبة تحتاج في بلدنا إلى الكثير من الدراسات والبحوث للتصدي لها⁽²⁾؛ لأنها شكل من أشكال التمييز النوعي وانتهاك لحقوق الإنسان فإذا أخذنا بالحسبان أن هذا النوع يتعلق بنصف بني البشر (الإناث) فإن المرأة نصف المجتمع وبناءً على ما تقدم يجب تثقيف المجتمع حول أهمية دور المرأة في الحياة الإنسانية من خلال الإعداد العقلاني وسن التشريعات القانونية لحمايتها من العنف⁽³⁾ وقال الله تعالى (يا أيها

النَّاسَ أَنَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا أَنَا أَكْرَمُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَافُمْ أَنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ عَلِيمٌ⁽⁴⁾.

أولاً: مشكلة البحث

- 1- هل كان للتوزيع الجغرافي دور في تباين ظاهرة العنف ما بين محافظات العراق وبحسب البيئة (الحضر، الريف) لعام 2021؟
- 2 - هل يوجد عنف يمارس ضد المرأة في العراق؟
- 3- هل توجد أنواع لظاهرة العنف؟
- 4- ما هي أسباب العنف في المجتمع العراقي؟
- 5- هل ترتبت آثار لمشكلة العنف ضد المرأة؟

ثانياً: فرضية البحث

- 1- أظهر التوزيع الجغرافي تباين لظاهرة العنف على مستوى المحافظات وبحسب البيئة (الحضر، الريف) التابعة لمنطقة الدراسة.
- 2- هنالك عنفاً يمارس ضد المرأة في العراق.
- 3- توجد انواع متعددة للعنف منها (اللفظي، الجسدي، الجنسي، الاقتصادي).
- 4- توجد أسباب متعددة للعنف (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، تعليمية، سياسية وقانونية).
- 5- هناك اثار مترتبة لظاهرة العنف (صحية، اجتماعية، اقتصادية).

ثالثاً: هدف البحث

- 1- معرفة أبعاد العنف وخطورته على المرأة والأسرة والمجتمع.
- 2- اظهار صور التباين لظاهرة العنف في منطقة الدراسة وبحسب البيئة.
- 3- التعرف على أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي (الإناث).
- 4 - الوقوف على حقيقة الأسباب والدوافع التي أدت الى ظاهرة العنف.
- 5- الكشف عن آثار العنف التي تواجهها المرأة وارتباطها بالجانب الصحي والاجتماعي والاقتصادي.

رابعاً: أهمية البحث

- 1- الحفاظ على بناء الحياة الأسرية والنظم الاجتماعية ونبذ العداوة والبغضاء التي تؤدي الى تفكك الأسرة وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على دمار المجتمع.
- 2- توسع المعرفة حول العلاقة بين العادات والأعراف والتقاليد والنظم الاجتماعية والعنف تجاه المرأة وتكون سبيل إرشاد وتوجيه للمجتمع عامة.
- 3- معالجة المشاكل الأساسية لحماية الأفراد من العنف داخل الأسرة سواء كان (المرأة أو الطفل أو الرجل) وما يترتب عليه من تأثير سلبي وانحراف في المستقبل للأجيال القادمة.
- 4- رفع الوعي المجتمعي والسيطرة على المشاكل وتأثيرها تجاه الفئات الضعيفة مما يسهم في التغيير الاجتماعي نحو الأفضل لأنه من المسببات الرئيسية للعديد من الأمراض التي تصيب السكان ولها أثر كبير على انهيار الأواصر الأسرية التي تؤدي الى ضعف أسس الاهتمام بالرعاية والتكافل الاجتماعي.

خامساً: هيكلية البحث

إن الضرورة العلمية للدراسة تطلبت ترتيب البحث الى خمسة مباحث تبدأ بالمقدمة وتنتهي بالاستنتاجات والتوصيات وتم فيها تحليل الظاهرة السكانية لعام 2021 وقد تضمن المبحث الأول الدليل النظري لمنطقة الدراسة أما المبحث الثاني فقد تناول التوزيع الجغرافي لظاهرة العنف ضد المرأة في العراق والمبحث الثالث قد درس العنف القائم على النوع الاجتماعي (أنواع العنف) أما المبحث الرابع فقد شمل الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة. وأخيراً ضم المبحث الخامس الآثار المترتبة للعنف ضد المرأة.

سادساً: منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي والكمي لتوضيح العلاقة المكانية والزمانية للظاهرة المدروسة ومن خلاله تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التي رسمت في ضوءها الخرائط والأشكال البيانية واستند البحث الى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى استخدام البحوث المنشورة والتقارير الرسمية والرسائل والاطاريح والمصادر المكتبية.

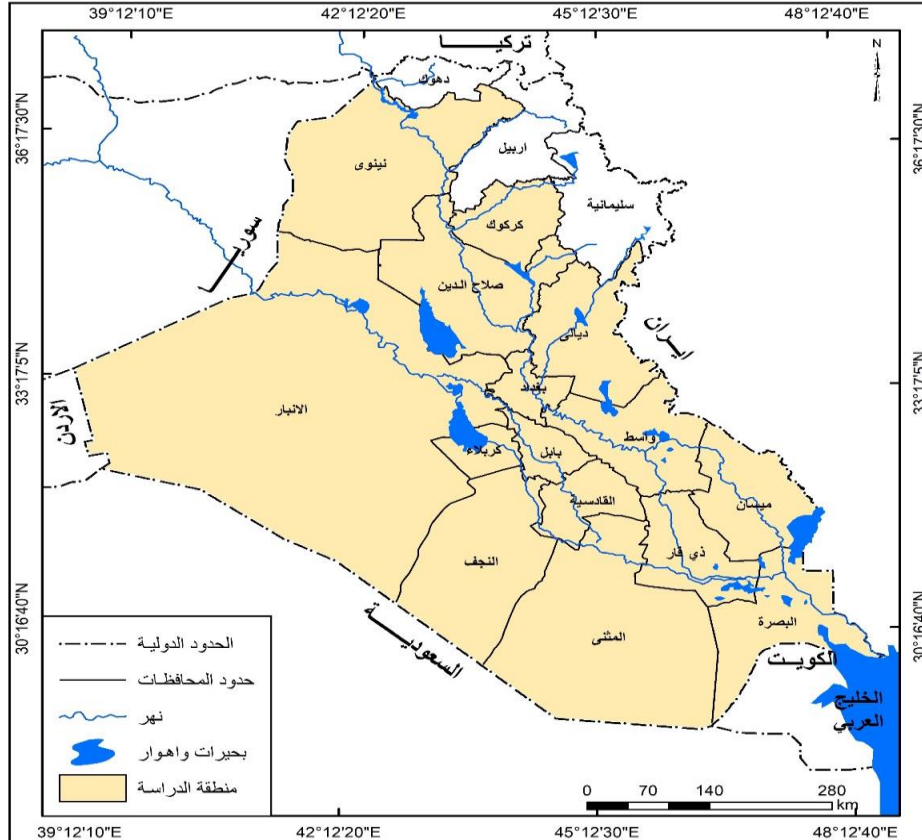
سابعاً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالبعدين المكاني والزمني أما الحدود المكانية لموضوع الدراسة فقد تمثلت بالعراق ما عدا إقليم كردستان والذي يقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا وإلى الشمال الشرقي من الوطن العربي بمساحة بلغت (396,402) كم² ويحد منطقة الدراسة من الشمال إقليم كردستان ومن الشرق إيران ومن الغرب الأردن والشمال الغربي سوريا ومن الجنوب الكويت والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ويمتد موقعها الفلكي بين دائرتي عرض (29.30° - 37.22°) شمالاً وخطي طول (38.45° - 48.45°) شرقاً.

أما الحدود الزمانية

فقد اشتملت على سنة 2021 دراسة واقع حال.

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة لعام 2021



المصدر: من عمل الباحثة، تم تصميمها ببرنامج Gis – Arc بالاعتماد على بيانات، الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم السكان والقوى العاملة (2021).

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لظاهرة العنف ضد المرأة في العراق.

1- التوزيع العددي.

ان التوزيع العددي للعنف يمثل بشكل عام أعداد الإناث اللاتي تعرضن للعنف وهو مؤشراً لقياس مستوى العنف في البلاد⁽⁵⁾ ويظهر هذا التوزيع الحقائق الجغرافية الضرورية لدراسة وتحليل الظواهر السكانية المختلفة أذ يعطي فكرة عامة عن تواجد ظاهرة العنف في المنطقة وعلاقتها المكانية⁽⁶⁾ فإن هذه الظاهرة قديمة إلا أنها تفاقمت في الوقت الحاضر وجعلت منها محط اهتمام دولي كبير تضمن استراتيجيات وقوانين مشرعة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وصحية خطيرة وتحاول جميع الدول التصدي لها لأنها تقوض الأسرة بأكملها وتلقي بظلالها على المجتمع عامة⁽⁷⁾.

جدول (1) التوزيع العددي للعنف ضد المرأة في العراق لعام 2021

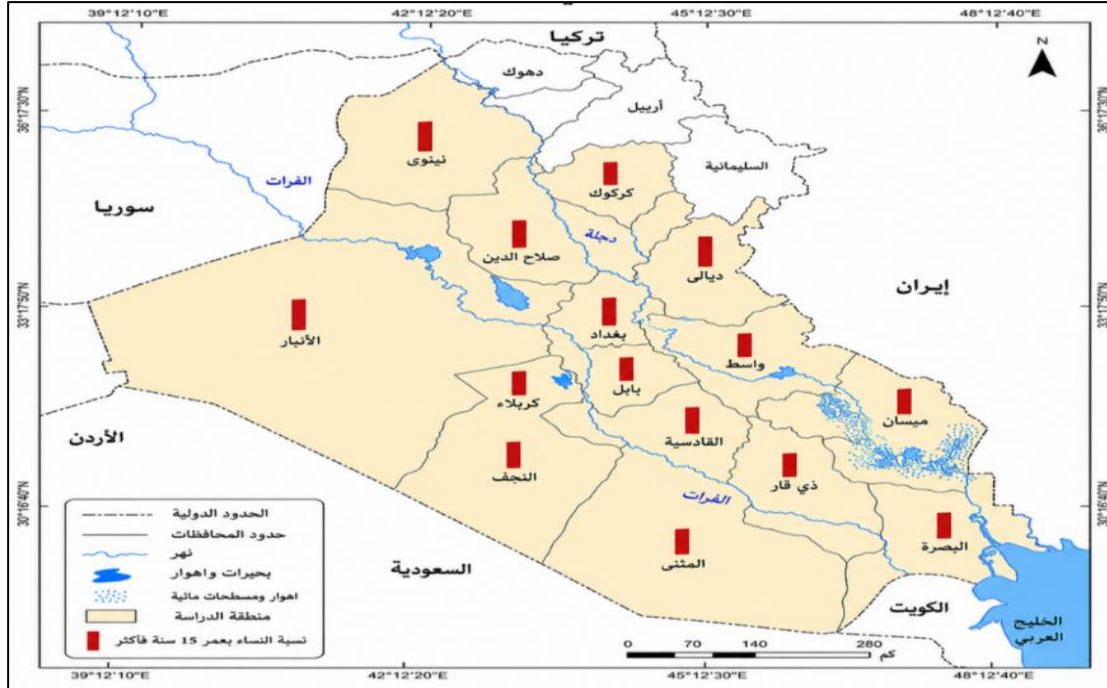
ت	المحافظة	عدد النساء بعمر 15 سنة فما فوق	النسبة المئوية
1	نينوى	747	7.0
2	كركوك	656	6.1
3	ديالى	768	7.2
4	الأنبار	764	7.2
5	بغداد	684	6.4
6	بابل	736	6.9
7	كربلاء	743	7.0
8	واسط	734	6.9
9	صلاح الدين	641	6.0
10	النجف	712	6.7
11	القادسية	716	6.7
12	المتن	653	6.1
13	ذي قار	649	6.1
14	ميسان	671	6.3
15	البصرة	718	6.7
16	م	592.10	94.53

المصدر:- من عمل الباحثة، بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق، قسم السكان والقوى العاملة لعام 2021.

ملاحظة:- يمثل جدول رقم (1) عينة دراسة لعدد محدود من الاناث لكل محافظة من محافظات العراق.

يتبين من خلال الجدول (1) والخريطة (2) للتوزيع العددي للعنف ضد المرأة الى ما يأتي:- ارتفعت نسبة العنف في محافظة الانبار وديالى الى اعلى النسب والتي بلغت (7,2%) ولكل منهما بسبب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالعادات والتقاليد الموروثة والتربية الأسرية وعدم الالتزام بقواعد الدين الإسلامي كلها اثرت على السلوك الفردي للأشخاص، إضافة الى سوء استخدام الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والتي أنتجت مشكلات اجتماعية أثرت على طبيعة المجتمع الحضري والريفي بسبب ارتباطها بمختلف النواحي الاجتماعية والثقافية كذلك محدودية الأنشطة الاقتصادية والبطالة لقلة فرص العمل دفعتهم الى الانحراف وتعاطي المخدرات والجروح لممارسة العنف والجريمة فضلاً عن أن هذه المناطق كانت مناطق محتلة من تنظيم داعش الإرهابي فان عدد كبير من سكانها كانوا نازحين الى المحافظات العراقية الاخرى خاصة محافظة الانبار.

خريطة (2) التوزيع الجغرافي للعنف ضد المرأة في العراق لعام 2021



المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

2- التوزيع البيئي.

ان دراسة ظاهرة العنف بحسب البيئة (الحضر، الريف) له أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية تكمن في التعرف على مدى انتشار الظاهرة وأماكن تركيزها (8) وإن العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي يتميز بها سكان المناطق الحضرية بحكم نمط الحياة وطبيعة العلاقات بينهم ومستوى المعيشة وطبيعة النشاطات الاقتصادية التي يقومون بها، لذا تتباين حالات العنف ضد المرأة على أساس الحضر والريف نتيجة هذه العوامل (9). يتبين من خلال الجدول (2) والشكل (1) للتوزيع البيئي (الحضر، الريف) للعنف ضد المرأة الى ما يأتي:-

ارتفعت نسبة العنف في الريف من قبل الزوج الى اعلى النسب والنسب والبالغة (46.1%) ويعود سبب ذلك الى العادات والتقاليد التي تؤثر بشكل مباشر على دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي كالترية الاسرية الخاطئة والزواج المبكر وتركها الدراسة لعدم وجود وعي ثقافي بمكانة المرأة وأهمية تعليمها ودورها في بناء الاسرة والمجتمع والاتجاه للعمل بالزراعة والحصاد ورعي الماشية إضافة الى هذا ضعف الجهود الوطنية في الاستهداف المباشر للنساء الريفيات في المشاريع الصغيرة والتنمية والتي تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً مما يقلل من اعتمادهن المالي ويحميهم من التبعية المطلقة والابتزاز، فضلاً عن ذلك ضعف الاهتمام

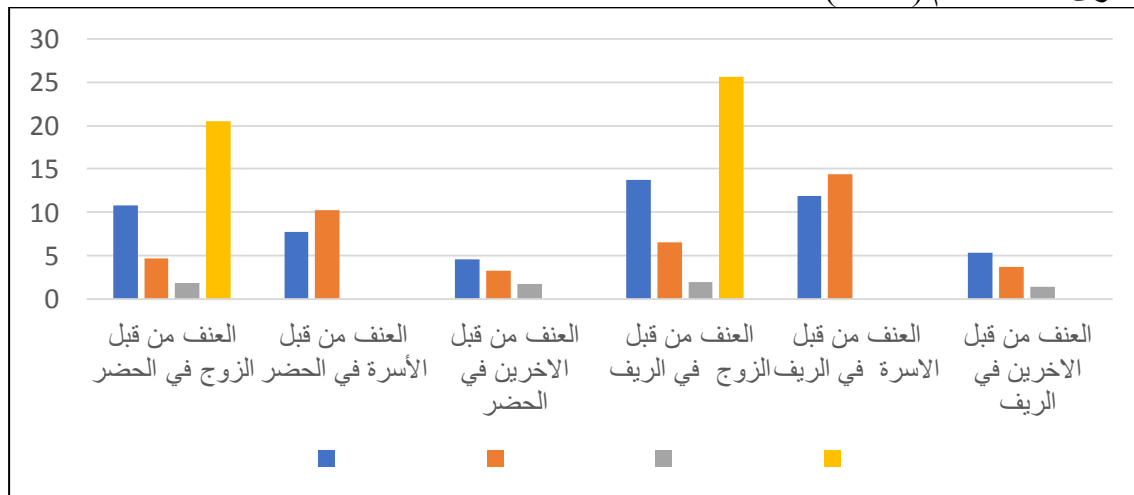
الحكومي بالقطاع الزراعي واعتماد الدولة على الإنتاج المستورد من الدول المجاورة فتكون الفرص الاقتصادية محدودة جداً مما يساهم بارتفاع معدلات العنف في الريف.

جدول (2)

التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة بحسب البيئة (الحضر، الريف) في العراق لعام 2021

ت	العنف العام	الحضر			الريف		
		العنف من قبل الزوج	العنف من قبل الأسرة	العنف من قبل الآخرين	العنف من قبل الزوج	العنف من قبل الأسرة	العنف من قبل الآخرين
1	العنف اللفظي	10.8	7.7	4.6	13.7	11.9	5.3
2	العنف الجسدي	4.7	10.3	3.3	6.5	14.4	3.7
3	العنف الجنسي	1.8	0.0	1.7	2.0	0.0	1.4
4	العنف الاقتصادي	20.5	0.0	0.0	25.6	0.0	0.0
5	م	35.2	17.1	8.1	46.1	25.1	9.1

من عمل الباحثة: بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات مسح الإحساس الخاص بالعنف ضد المرأة، قسم السكان والقوى العاملة لعام (2021).



شكل (1) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة بحسب البيئة (الحضر، الريف) في العراق لعام 2021
من عمل الباحثة: - بالاعتماد على الجدول (2)

المبحث الثالث: العنف القائم على النوع الاجتماعي (أنواع العنف)

إن مفهوم النوع الاجتماعي يختلف عن مفهوم الجنس فإن الأخير يشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث أما مفهوم النوع الاجتماعي فهو يشير إلى الثقافة الاجتماعية التي تجعل لكل من الجنسين له أدوار ووظائف محددة لذلك فإن تلك الأدوار تكون قابلة للاختلاف وفق العادات والتقاليد والثقافات والمعتقدات الدينية⁽¹⁰⁾. وتعرّف الأمم المتحدة العنف بأنه أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي وينتج عنه أو من المحتمل أن ينتج عنه إصابات جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة ويشمل أيضا التهديد بهذا الفعل أو كل فعل إجباري أو حرمان تعسفي من الحرية سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة أو العائلة الموسعة أو الآخرين أو طرف الدولة ذاتها (11).

وتتعدد أنواع العنف ضد المرأة إلى ما يأتي: -

1- العنف المعنوي أو النفسي

هو كل سلوك يؤثر أو من المحتمل أن يؤثر سلباً في المرأة مثل منعها من التواصل مع أهلها والسيطرة على تحركاتها وتجاهلها وعدم منحها المال الكافي والغضب عنده حديثها والتصرف بممتلكاتها ومنعها من التعليم والعمل⁽¹²⁾.

2- العنف اللفظي

يتضمن السب والشتم والإهانات والسخرية بهدف التقليل من شأنها واستخدام الألفاظ النابية.

3- العنف الجنسي

تشمل مظاهر العنف والمضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والمعايشة تحت التهديد أو الاتجار بالجنس.

4 - العنف الجسدي

يتضمن كل فعل موجه ضد المرأة يؤثر أو من المحتمل أن يؤثر على سلامتها الجسدية ويشمل ذلك على سبيل المثال الضرب والدفع بقوة وشد الشعر والتهديد بالسلاح⁽¹³⁾.

5- العنف الاقتصادي

هو سيطرة شخص ما من أفراد الأسرة والتحكم في الثروة أو الموارد الاقتصادية بالكامل حتى لا يتسنى للطرف الآخر فرصة للاستقلالية والحرية ومن ثم يضطر دائماً إلى الرضوخ والاعتماد على الطرف المسيطر على الموارد المالية كما يعد سلوك الحجب عن التعليم وسوق العمل أحد أنواع العنف الاقتصادي وعندما تتعرض المرأة إلى هذا النوع من العنف يكون الغرض الأساسي هو حرمانها من أن يكون لها مورد مالي مستقل حتى تبقى معتمدة وخاضعة لهم طوال الوقت لكي يتحكموا في حاضرها ومستقبلها⁽¹¹⁾.

ويبين التوزيع النسبي أنواع العنف والأماكن التي تتعرض فيها المرأة للعنف هي: -

1- المنزل (العنف من قبل الزوج).

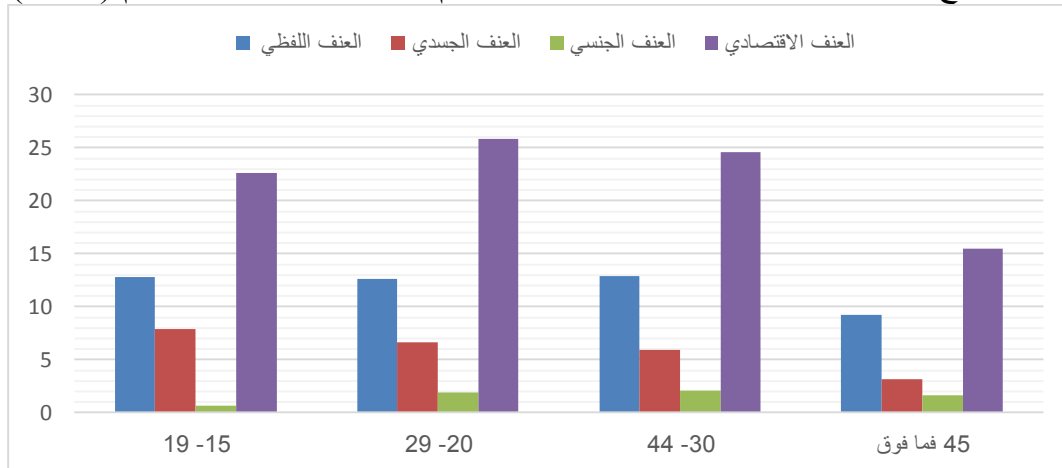
2- المنزل (العنف من قبل الأسرة).

3- خارج المنزل (العنف من قبل الآخرين).

جدول (3) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة من قبل الزوج في العراق لعام 2021

العنف الاقتصادي	العنف الجنسي	العنف الجسدي	العنف اللفظي	الفئة العمرية
22.6	0.7	7.9	12.8	19 - 15
25.8	1.9	6.6	12.6	29 - 20
24.6	2.1	5.9	12.9	44 - 30
15.5	1.6	3.2	9.2	45 فما فوق
86.2	4.2	21.2	45.2	م

من عمل الباحثة: بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات مسح الإحساس الخاص بالعنف ضد المرأة، قسم السكان والقوى العاملة لعام (2021).



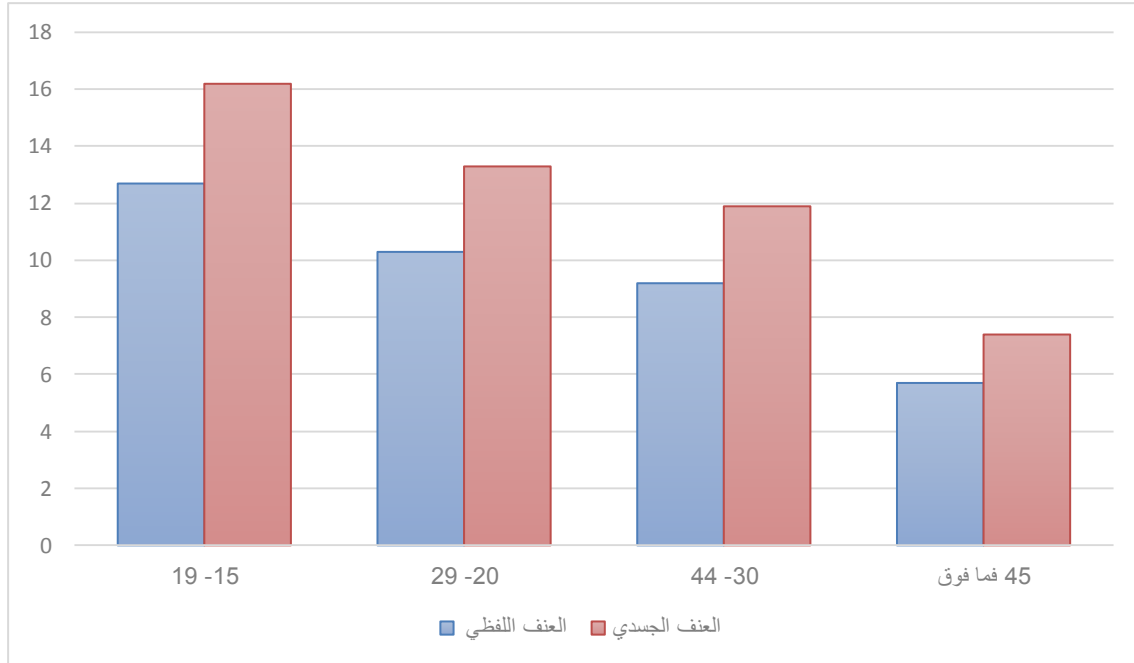
شكل (2) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة من قبل الزوج في العراق لعام 2021

من عمل الباحثة: بالاعتماد على جدول (3)

جدول (4) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة من قبل الأسرة في العراق لعام 2021

العنف الجسدي	العنف اللفظي	الفئة العمرية
16.2	12.7	19 - 15
13.3	10.3	29 - 20
11.9	9.2	44 - 30
7.4	5.7	45 فما فوق
47.1	36.1	م

من عمل الباحثة: بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات مسح الإحساس الخاص بالعنف ضد المرأة، قسم السكان والقوى العاملة لعام (2021).

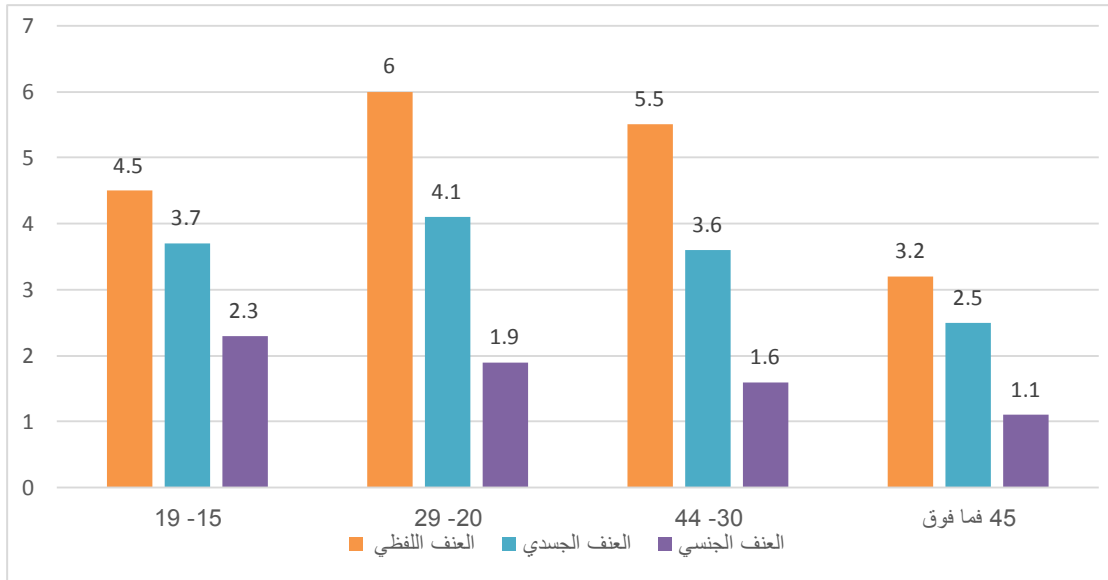


شكل (3) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة من قبل الأسرة في العراق لعام 2021
من عمل الباحثة: - بالاعتماد على الجدول (4)

جدول (5) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة من قبل الآخرين في العراق لعام 2021

العنف الجسدي	العنف اللفظي	الفئة العمرية	العنف الجنسي
3.7	4.5	19-15	2.3
4.1	6.0	29-20	1.9
3.6	5.5	44-30	1.6
2.5	3.2	45 فما فوق	1.1
12.1	18.1	م	5.1

من عمل الباحثة: بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات مسح الإحساس الخاص بالعنف ضد المرأة في العراق، قسم السكان والقوى العاملة لعام (2021).



شكل (4) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة من قبل الآخرين في العراق لعام 2021 من عمل الباحثة: - بالاعتماد على الجدول (5)
يتبين من خلال الجداول (3) (4) (5) والأشكال (2) (3) (4) للعنف ضد المرأة من قبل الزوج والأسرة والآخرين بشكل عام الى ما يأتي: -

ارتفعت نسبة العنف الاقتصادي من قبل الزوج الى اعلى النسب والبالغة (86.2%) ويرجع ذلك الى العامل الاقتصادي الذي يؤدي الى انهيار الروابط الأسرية منها بسبب البطالة وقلة فرص العمل مع وجود العمالة الأجنبية التي كان لها دور كبير في ارتفاع نسبة العنف الأسري كما تدفعهم للهجرة الى خارج العراق أو الانحراف ولتعاطي المخدرات والجروح لممارسة الجريمة أو تكون نتيجة أسباب أخرى مثل قد لا توجد لديه أمكانية اقتصادية تكفي لسد الاحتياجات أو يكون لديه المال ولا يريد الأنفاق أو لكونه هو المعيل يحق له تعنيف المرأة وضربها والتي تتبع الفهم الخاطئ لبعض القيم الثقافية ولبعض الأعراف والتقاليد السائدة التي تعتبر المرأة أحد الممتلكات التي يمكن للرجل التصرف بها لتصوره بأنها لا تستطيع أن تعيل نفسها وأولادها بدونها. أما العنف من قبل الأسرة فقد ارتفعت نسبة العنف الجسدي الى اعلى النسب والتي وصلت (47.1%) وترجع الى العامل الأسري والتنشئة الأسرية غير الصحيحة ولضعف الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأبوين والتميز بين أفراد العائلة الذكور والإناث أو التربية العنيفة للأبناء مما تنعكس على سلوكهم وتصرفاتهم فيما بينهم مع غياب دور الوالدين التوجيهي والتعليمي في تربية الأبناء إضافة الى ذلك قلة الوازع الديني والأخلاقي داخل الأسرة مما يزيد في عامل التشرذم بين أفرادها فهو انحراف عن القيم والمعايير المقررة في المجتمع والدين الإسلامي أيضا الوضع الاقتصادي المتردي له دور كبير في زيادة العنف ولا ننسى العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية بعضها تقلل من شأن المرأة ودورها وحرمان البعض من حقوقها المشروعة ديناً وقانوناً مثل مشاكل الإرث والتعليم و الزواج وغيرها ؛ وهذه الأسباب كان لها

دور في ارتفاع نسبة العنف والجرائم المجتمعية في البلاد ؛ وأخيراً فإن الأسرة هي نواة المجتمع وأن المرأة هي الأم والأخت والزوجة ويفترض أن تعطي المكانة التي تستحقها وبدل من استخدام الجرم والعنف يكون التعامل بمبدأ الاحترام المتبادل والتفاهم والعدل والمساواة من دون تمييز بين أفرادها. أما العنف من قبل الآخرين فقد تصدرت نسبة العنف اللفظي إلى أعلى النسب والتي بلغت (18.1%) وتعود إلى المؤثرات البيئية والنظم الاجتماعية السائدة والتنشئة الأسرية كلها تسهم في السلوك العنيف للفرد فينتج عنه سلوك غير سوي وغير مشروع ومرفوض اجتماعياً حيث ينطوي على عدم احترام حقوق الآخرين ويزعزع الأمن الأسري والسلم الاجتماعي إضافة إلى النمو الحضري الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير في حياة السكان العامة وتغيير الصورة القديمة التي كان يتمتع بها المجتمع العراقي من قبل كما أن لمواقع وسائل التواصل الاجتماعي لها دور في زيادة نسبة العنف الأسري فضلاً عن ضعف الوعي الاجتماعي لدور المرأة في المجتمع مع ضعف المنظمات المجتمعية المدنية للدفاع عن حقوقها.

المبحث الرابع: الأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة

هي ظاهرة مركبة تتداخل فيها مجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية لا يمكن تفسيرها بعامل واحد فقط، وقد ارتبط العنف بفشل بعض أنظمة القيم الاجتماعية والأخلاقية أدت إلى عدم تحقيق التوازن الاجتماعي فالعنف نتج عن تدهور أوضاع المجتمع في مختلف المجالات. تتعدد أسباب العنف ضد المرأة إلى ما يأتي :-

1-العوامل القانونية والسياسية

إنّ الاضطرابات السياسية والحروب والصراعات الأهلية كلها تخلق البيئة الخصبة للعنف (14) وتأخذ الأسباب نطاقاً أوسع ودائرة أكبر عندما يصبح بيد السلطة الحاكمة سن القوانين التي تعنف المرأة أو تأييد القوانين لصالح من يقوم بتعنيفها وعدم استنصارها عندما تمد يدها لأخذ العون منهم.

2- الأسباب الاقتصادية

الحالة المادية التي تواجه الفرد أو الأسرة تعكس بظلالها على المستوى المعيشي حيث يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش والسكن والتعليم والرعاية الصحية فتؤدي إلى ضغوطات وإحباط نفسي لدى الشخص تدفعه إلى الانحراف والجروح لممارسة الجريمة أو العنف (15) ؛ لذا فإن أكثر أسباب الوفيات في الوقت الحاضر هي أسباب اجتماعية واقتصادية ويسأل عليها المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع (16).

3-التربية والتنشئة الأسرية

تعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في بناء شخصية أبنائها عن طريق التربية وقد تكون بعض أسس التربية منها عنيفة التي ينشأ عليها الفرد أو يعايشها أو تكون مكتسبة فتولد لديه العنف وتشكل لديه شخصية ضعيفة ويؤدي هذا الضعف في المستقبل للعنف على الأضعف منه وهي المرأة (17).

4- الأسباب الاجتماعية

هناك الكثير من الممارسات الضارة التي تقبلها المجتمع وأصبح بيئة خصبة لها حيث ارتبطت ببعض المفاهيم الثقافية أو دينية أو بالأعراف والتقاليد العشائرية وشكل غياب التوعية بمضار هذه الممارسات من أهم أسباب انتشارها للتمييز بين الذكور والإناث والتفاوت بينهم وعدم المساواة بين الجنسين في معظم جوانب الحياة⁽¹⁸⁾.

5- الأسباب البيئية

إن المشكلات البيئية التي تسوء فيها الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وغيرها من الخدمات العامة إضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية وضعف المستوى الاقتصادي تكون سبب في زيادة الضغط على الإنسان وما تسببه من إحباط لدى الفرد فان ذلك يدفعه نحو العنف الأسري أو المجتمعي⁽¹⁹⁾.

6- الكحول والمخدرات

أن الإدمان له علاقة وثيقة بظاهرة العنف أذ يهدد كيان الأسرة وأثارة المشاكل وله تأثير سلبي على أفراد العائلة والمجتمع فهو يعتبر عامل تشويش إدراكي لدى المعتدي وتضعف قدرته على التكيف مما يزيد من خطر سلوكه العنيف تجاه الآخرين⁽²⁰⁾.

7- الأسباب التعليمية

أن نسبة العنف تنخفض بارتفاع المستوى التعليمي للفرد فأن الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الشخص الآخر يمكن أن يحد من قدرة الطرفين على حل النزاعات والتوترات بطرق سلمية وهذا الجهل قد يكون من الطرفين وذلك لعدم معرفة ما يتمتع به كل منهما من حقوق وواجبات تجاه الآخر.

8- تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد

وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل وذلك مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والجريئة أكثر فأكثر عند فقد المرأة من تلتجأ إليه ومن يقوم بحمايتها.

9- العنف الواقع على المرأة من المرأة.

أ- ممارسة الأم العنف ضد ابنتها من جانب وأن توكل الأم للولد الذكر أمر تربية أخته وتجبرها على طاعته سواء داخل المنزل أم خارجه وان كان أصغر سناً منها من جانب آخر.

ب- ممارسة المرأة العنف ضد العاملات المنزليات.

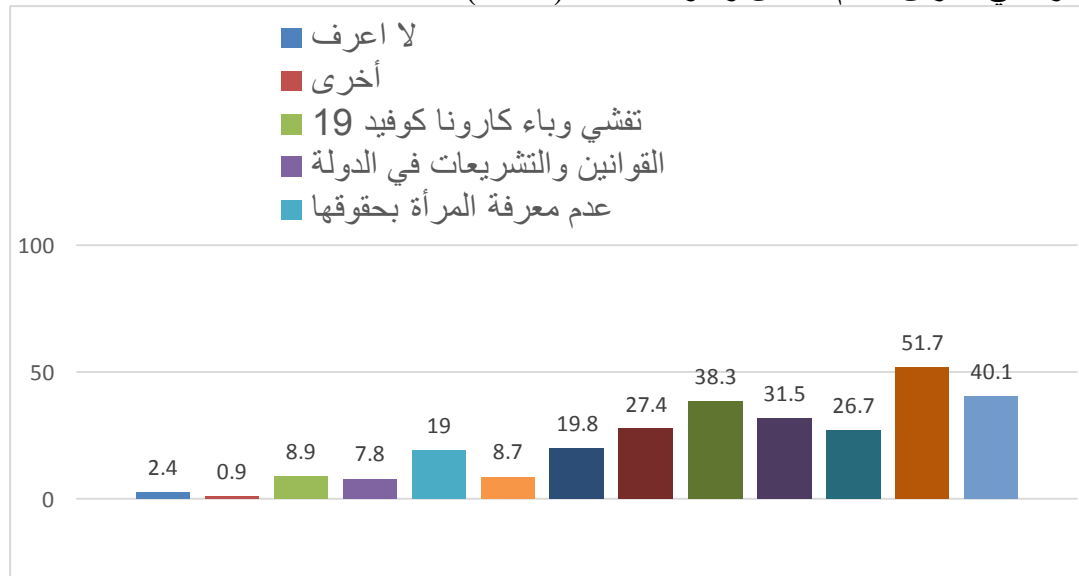
ج- ممارسة المرأة العنف ضد النساء الأخريات سواء كن من العائلة أو من المحيط الأسري.

د- توجد بعض أعمال العنف ما بين النساء ضمن البيئة المجتمعية المحلية⁽²¹⁾.

جدول (6) التوزيع النسبي لأسباب العنف ضد المرأة في العراق لعام 2021

ت	أسباب العنف	النسبة المئوية
1	لا اعرف	2.4
2	أخرى	0.9
3	تفشي وباء كارونا كوفيد 19	8.9
4	القوانين والتشريعات في الدولة	7.8
5	عدم معرفة المرأة بحقوقها	19.0
6	الضغوطات الأمنية في العراق	8.7
7	ضعف المرأة وقبولها في الواقع	19.8
8	ضعف الوعي لدى النساء	27.4
9	ضعف الوعي لدى الرجال	38.3
10	الأوضاع الاقتصادية المتردية	31.5
11	المفهوم الخاطئ للدين	26.7
12	النظام الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع	40.1
13	التربية والتنشئة الأسرية	51.7

المصدر:- من عمل الباحثة، بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق، قسم السكان والقوى العاملة (2021).



شكل (5) التوزيع النسبي لأسباب العنف ضد المرأة في العراق لعام 2021

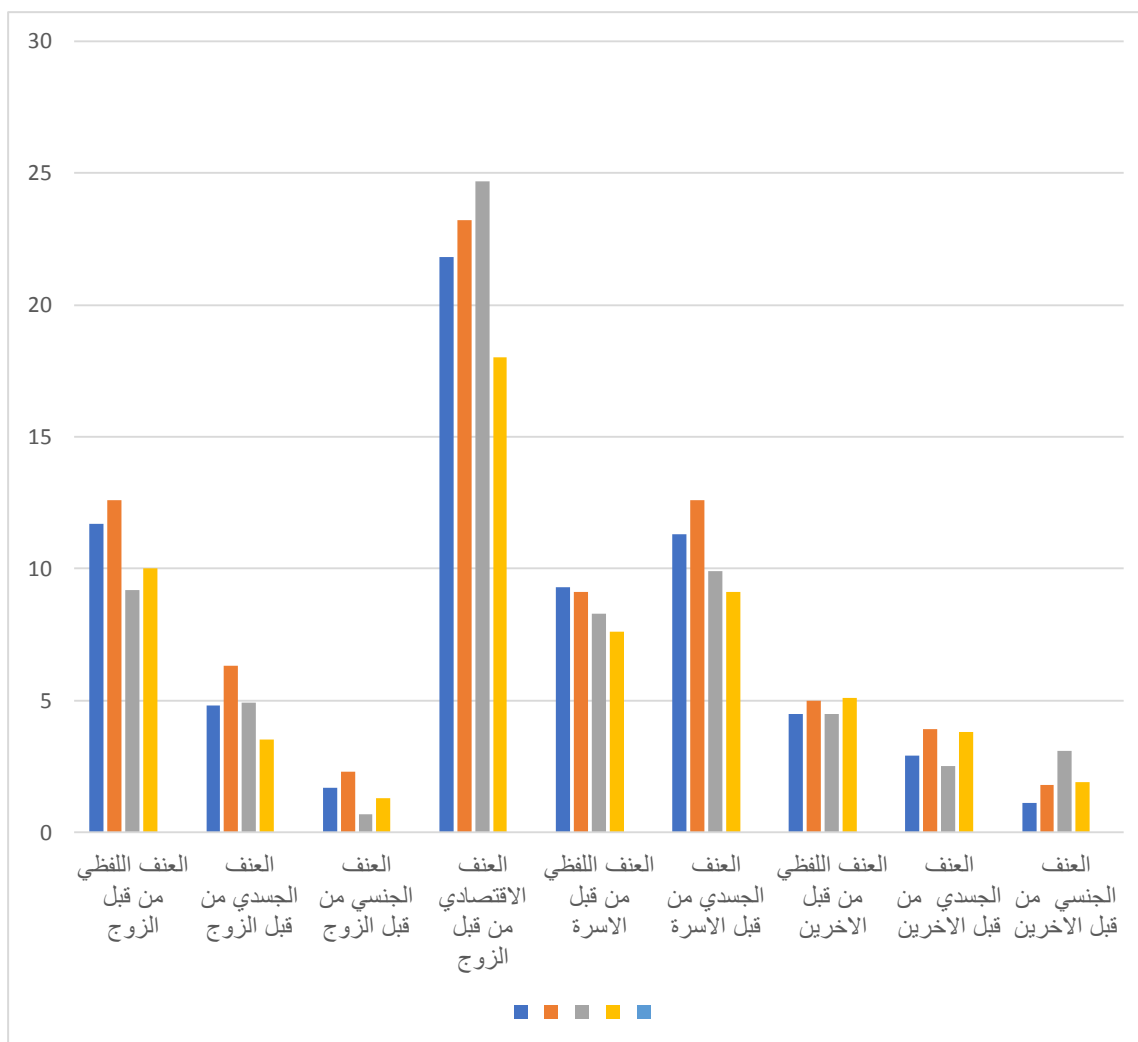
من عمل الباحثة: - بالاعتماد على الجدول (6)

يتبين من خلال الجدول (6) والشكل (5) لأسباب انتشار العنف ضد المرأة الى ما يأتي:-
ارتفعت نسبة العنف للتربية والتنشئة الأسرية الى اعلى النسب البالغة (51.7%) أما للنظام الاجتماعي والثقافة السائدة ونظرة المجتمع فقد بلغت النسبة (40.1%) أما ضعف الوعي لدى الرجال فقد سجلت النسبة (38.3%) وأخيراً الأوضاع الاقتصادية المتردية فنسبتها وصلت (31.5%) ترجع الى البيئة التي يعيش بها الإنسان والتربية الأسرية للفرد بسبب غياب دور القدوة والمثل الأعلى داخل الأسرة وسيادة الثقافة الذكورية في المجتمع والنظرة الهامشية للمرأة ولا ننسى المورثات الاجتماعية من أعراف وتقاليد كما ذكرنا سابقاً وهناك الكثير ممن ينظرون الى المرأة بأن مكانها البيت والأنجاب ورعاية الأطفال فقط بسبب تدني الواقع الاجتماعي والتعليمي وشيوع الجهل كما أن العنف الاقتصادي له تأثير على المستوى المعيشي للمرأة فان البطالة وقلة فرص العمل قد أثرت على أبناء البلد من كلا الجنسين بسبب العمالة الأجنبية وتوقف بعض القطاعات الاقتصادية عن تشغيل الأيدي العاملة ولا بد أن تتوفر فرص العمل للرجل والمرأة وتغيير نظرة المجتمع عنها فان الحروب المتكررة التي قضت على نسبة كبيرة من الرجال جعلت المرأة هي المعيلة لنفسها وأطفالها فأصبحت هي الأب والأم في نفس الوقت فأن الواقع السياسي الداخلي والخارجي فرض عليها العمل من اجل الحصول على لقمة العيش الكريمة فان دور المرأة في فرص العمل محدود يقتصر على الخدمة الوظيفية أو في الزراعة والأعمال الحرة قليلة جداً وهذه كانت احد الأسباب لارتفاع نسبة العنف في البلاد.

جدول (7) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة بحسب الحالة التعليمية في العراق لعام 2021

ت	المستوى التعليمي	العنف من قبل الزوج			العنف من قبل الاسرة			العنف من قبل الاخرين		
		العنف اللفظي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاقتصادي	العنف اللفظي	العنف الجسدي	العنف اللفظي	العنف الجسدي	العنف الجنسي
1	بدون شهادة	11.7	4.8	1.7	21.8	9.3	11.3	4.5	2.9	1.1
2	متوسطة فأدنى	12.6	6.3	2.3	23.2	9.1	12.6	5.0	3.9	1.8
3	اعدادية	9.2	4.9	0.7	24.7	8.3	9.9	4.5	2.5	3.1
4	شهادة جامعية دبلوم فأعلى	10.0	3.5	1.3	18.0	7.6	9.1	5.1	3.8	1.9
5	م	42.1	17.2	4.2	86.1	33.1	41.1	18.1	10.3	6.1

من عمل الباحثة: بالاعتماد على بيانات الحكومة العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات مسح الإحساس الخاص بالعنف ضد المرأة في العراق، قسم السكان والقوى العاملة لعام (2021).



شكل (6) التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة بحسب الحالة التعليمية في العراق لعام 2021
من عمل الباحثة:- بالاعتماد على الجدول (7)
يتبين من خلال الجدول (7) والشكل (6) للعنف ضد المرأة بحسب الحالة التعليمية الى ما يأتي:-

ارتفعت نسبة العنف الاقتصادي من قبل الزوج الى اعلى النسب اذ بلغت (86.1%) ويعود سبب العنف الى الحالة المادية للزوج فان ارتفاع تكاليف الدراسة من سكن وإقامة والنقل سوف تزيد من العبء المادي على الزوج كذلك قلة المؤسسات التعليمية التي تخدم المجتمع المحلي فسوف يضطرون الى ارسالهم للمناطق المجاورة وتغطية تكاليفهم كمل يوجد بعض الأزواج يرغبون بان تكون الزوجة متفرغة لأعمال المنزلية والتربية الأولاد بعيداً عن الدراسة ولا ننسى أن الزواج المبكر للفتاة وترك الدراسة من اهم العوامل لارتفاع نسبة العنف اذ انها سوف تمر

بمراحل الحمل وتكوين الاسرة فمن الصعب الجمع بين الدراسة وتربية الأولاد والاعمال المنزلية او قد تكون الحالة الاقتصادية مرتفعة للزوج لكنه يفتقر الى الوعي الثقافي لأهمية التعليم وانعكاساته الإيجابية اجتماعياً واقتصادياً على الاسرة وهذا يقلل من الدافعية لاستكمال التعليم لأفراد الاسرة.

أما العنف من قبل الاسرة فقد ارتفعت نسبة العنف الجسدي الى اعلى النسب والتي بلغت (41.1%) وترجع الى التربية والتنشئة الأسرية فإن بعضها يمثل للعادات والتقاليد الاجتماعية والأدوار النمطية للجنسين يؤثر على قدرة الإناث على الاستمرار في الدراسة كما أن بعض الأسر قد لا يلحقون بناتهم بالتعليم ويعود سبب ذلك الى الأباء الذين لم تتح لهم فرصة التعليم او قد تكون الأولوية للذكور قبل الإناث في التعليم خاصة اذا كانت الحالة المادية للأسرة منخفضة كذلك تأثير الأقارب على موقف الإباء من تقدير قيمة التعليم للإناث وإحباط معنوياتهم لذا فان دور الفتاة يقتصر على الزواج وإدارة الأعمال المنزلية فان غياب البيئة التعليمية المحفزة في المنزل والضغط الاجتماعي المستمر تؤدي الى قلة الدافعية وقلة التركيز على الدراسة ناهيك عن ضعف الواعز الديني للوالدين أذ حث الدين الإسلامي على العلم وعدم التمييز بين الذكر والأنثى وجعل (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) والتعليم ليس امتياز يمنح بل هو حق أصيل يغير حياة الفرد والمجتمع نحو الأفضل.

اما العنف من قبل الآخرين ارتفعت نسبة العنف اللفظي الى اعلى النسب والبالغه (18.1%) يرجع سبب ذلك الى التربية الخاطئة للفرد من قبل اسرته او الموروثات الاجتماعية من اعراف وتقاليد اجتماعية كذلك المؤثرات البيئية والنظرة الدونية للمرأة ويعتبر تجاوز على حقوق الانسان وهذا بسبب تدني الواقع الاجتماعي والتعليمي وشيوع الجهل كما ذكرنا سابقاً .

المبحث الخامس: الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة

بعض الدراسات تشير إلى أنَّ المعنفين قد يكونون أكثر عرضة للمشاكل على المدى القصير والبعيد ولا يقتصر الأمر على النساء فقط أذ يشمل حتى أطفالهن وان انتهى العنف فان بعض الحالات المرضية لا تنتهي وسوف تنعكس آثارها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع.

وتتعدد آثار العنف ضد المرأة الى ما يأتي: -

1- الآثار الصحية وتشمل (الجسدية، النفسية) أ- الآثار الجسدية.

- 1- الإصابات المباشرة أو الموت والأمراض المزمنة وغير المزمنة.
- 2- مشاكل الجهاز المناعي وفقر الدم بسبب أمراض سوء التغذية.
- 3- مشاكل الجهاز الهضمي مثل اضطرابات المعدة ومتلازمة القولون المتهيج.
- 4- الصداع ومتلازمات الألم (الالام الظهر والبطن والإلام الحوض المزمنة) ومحدودية الحركة واعتلال الصحة بشكل عام⁽²²⁾.
- 5- الإجهاد وفي حالات العنف يصل الضرر إلى الإعاقة أو الموت للأم وللجنين.

- 6- ارتجاج المخ وفقدان جزئي السمع والبصر وارتفاع ضغط الدم والتأثير على الأعضاء الداخلية مثل القلب والكبد والكلية والرحم.
- 7- الكدمات والرضوض والجروح أو الكسور وتمزق الأنسجة⁽²³⁾.
- ب- الآثار النفسية
- 1- الكوابيس ومشاكل النوم.
 - 2- الاكتئاب والقلق والصراعات النفسية وفقدان الذاكرة.
 - 3- للعنف تأثير على المستوى الدراسي بسبب التشتت الذهني نتيجة التفكير والخوف المستمر كما ويؤدي الى مشاكل بالتعلم كالانسحاب والعناد والتمرد والسلوك القهري.
 - 4- يعاني المعنفون من مشاعر الحزن والارتباك وسرعة التوتر وعدم الشعور بأي شيء وقد يشعرون بالذنب أو الخجل لتعرضهم للاعتداء كما تراودهم أفكار سلبية عن أنفسهم وعن الآخرين.
 - 5- خلق أشكال مشوهة من العلاقات الاجتماعية والسلوك وأنماط شخصية مهتزة نفسياً وعصبياً⁽²⁴⁾.
 - 6- اضمحلال الشخصية وشل قدرة المرأة على اتخاذ أي قرار.
 - 7- شعورهن بالذنب ويلقين مسؤولية المشاكل والاضطرابات التي تطرأ على الحياة الزوجية الى عدم جدارتهن في إدارة شؤون أسرهن.
 - 8- الاضطرابات النفسية وفقدان الثقة بالنفس فيؤثر على صحة المرأة العقلية من خلال التشتت الفكري وينعكس على التصرف والتفكير المنطقي والسليم للمرأة.
 - 9- شعورهن بالإحباط واحتقار الذات⁽²⁵⁾.
- 2- الآثار الاجتماعية
- 1- انتشار ظاهرة الطلاق والذي يعود بالجانب السلبي على رعاية الأطفال.
 - 2- التفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية وانقطاع صلة الأرحام.
 - 3- عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم نشئة صالحة ومتوازنة.
 - 4- تسرب الأبناء من المدارس.
 - 5- مشاكل العنف تؤدي الى العزلة نتيجة السلوك العدواني كرد فعل على العنف كما تؤدي الى الانقسامات الداخلية المؤدية الى القطيعة والكرهية والغيرة والرغبة في الانتقام.
 - 6- الجنوح وممارسة الجريمة وتعاطي المخدرات والسرقة⁽²⁶⁾.
 - 7- يلجؤون للعادات السيئة مثل التدخين أو الإفراط في شرب الكحول كوسيلة للهروب من الواقع.
 - 8- التنشئة الأسرية الخاطئة التي تشجع على العنف كوسيلة لحل النزاعات أو كوسيلة للتعبير عن القوة والسيطرة على الأضعف منه ثم تصبح متوارثة للأجيال القادمة وتلقي ضررها على الأسرة والمجتمع.
 - 9- إن العنف يؤدي الى عزلة واجتماعية إذ يشعر المعنفون بالوحدة أو فقدان الأصدقاء ولا يصبح بينهم أي نشاط أو عمل مشترك⁽²⁷⁾.

3- الآثار الاقتصادية

عملية حساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة أولوية للبلدان العربية بناء على الإقرار بأنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ويضاعف الأثر السلبي على حقوقها ونموها الاقتصادي والصحة العامة والسلامة المجتمعية ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1- يتسبب العنف باستنزاف موارد قطاعات كثيرة بما فيها المشاريع الاقتصادية الخاصة والعامة.

2- إن العنف يعيق تحقيق الحكومات لأهدافها التنموية كالححد من الفقر وتعزيز قدرات الموارد البشرية وتطوير مؤسسات قوية وتحقيق مستويات معيشية عالية.

3- توضح الدراسات الحالية الأثر الاقتصادي السلبي للعنف إذ تصبح النساء اللاتي يتعرضن للعنف أو الإساءة أقل إنتاجية دون غيرهن من النساء ويزيد تعرضهن لقضاء وقت أطول دون عمل مما يؤدي إلى خسارة مادية للمرأة وللقطاع الاقتصادي.

4- إن العنف الاقتصادي هو المسؤول عن دفع أعداد من الأيدي العاملة غير الماهرة الى سوق العمل وخضوعهم للنظم الاجتماعية والمعاملة المجحفة ويعيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية والإنتاجية ويفوت فرص الاستفادة من الطاقة النسائية الشبابية في سوق العمل.

5- زيادة تكلفة تقديم الخدمات المتخصصة للنساء والفتيات الناجيات من العنف واللواتي يحتجن للوصول الى خدمات صحية وسكنية ودعم قانوني خاصة وأنه في معظم الحالات تغطي النساء هذه التكلفة بأنفسهن برغم أنه في العديد من الحالات تتكبد الدولة أيضاً تكاليف عالية لتوفير الخدمات للنساء والفتيات ضحايا العنف ولعائلاتهن أيضاً.

6- يجب النظر للعنف كتهديد للصحة العامة إذ يوجد للعنف أثر سلبي واضح على صحة النساء والفتيات الجسدية والنفسية والجنسية والإنجابية وينتج عن أثر العنف على مصاريف هائلة تنفق لمعالجة الضحايا وتشكل ضغطاً إضافياً على الخدمات الصحية (28). في سبيل تجاوز الضرر الواقع عليهن أضافه الى التكاليف التي تتكبدها المحاكم والشرطة والخدمات القانونية المسؤولة عن قضاة الجناة والمنتهكين، فإن العنف يؤدي الى التدهور العام في الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية للمرأة (29).

الاستنتاجات

- 1- وجود فارق عددي ونسبي فيما بين المحافظات المدروسة وبحسب البيئة لعام 2021.
- 2- بينت الدراسة ان هناك ارتفاع لنسبة العنف في الريف اذ بلغت نسبتها الى (46.1%)
- 3- أوضحت الدراسة أن العنف الاقتصادي من قبل الزوج سجل المرتبة الأولى بلغت (86.2%) وبعدها العنف الأسري وصل (47.1%) ثم العنف من قبل الآخرين جاء بنسبة (18.1%).
- 4- شهدت الدراسة أن أكثر الأسباب لانتشار العنف ضد المرأة هي التربية الأسرية التي تصدرت المرتبة الأولى بنسبة (51.7%) وبعدها النظام الاجتماعي بنسبة (40.1%) ثم ضعف الوعي لدى الرجال بنسبة (38.3%) وأخيراً جاءت الأوضاع الاقتصادية بنسبة (31.1%).

- 5- بينت الدراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للعنف من الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية كافة.
 - 6- إنَّ بعض العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية تكون مناهضة لحقوق المرأة ولها تأثير يلغي شخصيتها.
 - 7- كشفت واقع حال بعض النساء المعنفات في الأسرة والمجتمع العراقي.
 - 8- إنَّ تحرير المرأة من بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية يقلل من حالة العنف ضدها إذ ان العنف يزداد في ظل هذه الظروف والأزمات.
 - 9- لا يوجد الوعي الكافي بين أفراد الأسرة أو المجتمع حول خطورة هذه الظاهرة ونتائجها المستقبلية في الأجيال القادمة.
 - 10- استنتجت الدراسة بأنَّها لا توجد توعية بمخاطر السكوت عن حالات العنف من خلال برامج تعريفية بماهية حقوق الإنسان وسبل حفظ الكرامة الإنسانية للمرأة.
- التوصيات**

- 1- وضع استراتيجيات وخطط لعمل منظمات المجتمع المدني على دراسات ذات رؤى بعيدة المدى وبروح يسودها مبدأ المواطنة والشعور بالمسؤولية لمعالجة أسباب هذه المشكلة.
- 2- قيام منظمات المجتمع المدني بتبني وتنفيذ برامج توعية هادفة الى تعريف النساء بحقوقهن وأدوارهن الأسرية والمجتمعية والاقتصادية وزيادة الوعي الأسري وذلك من خلال تكثيف البرامج المتعلقة بالأسرة والمجتمع.
- 3- التنسيق بين المؤسسات الدولة جميعها من خلال عمل مشترك تقوم به بتعليم وتنقيف الأجيال على كيفية التعامل الصحيح مع بعضها البعض ومراعاة حقوقها المتبادلة تجاه الآخرين وكيفية التعامل بين الزوجين لنشر ثقافة مجتمعية هادفة الى ترسيخ أسس الأدوار المتكافئة ما بين المرأة والرجل.
- 4- تبني تشريعات وطنية وإجراءات منسجمة مع معايير الأمم المتحدة لمعالجة العنف ضد المرأة وكل الفئات الضعيفة بما فيها كبار السن من كلا الجنسين، كما يجب أن تسن القوانين الخاصة بالتعامل مع حالات الأطفال المتعرضين للعنف.
- 5- تبني حملة إعلامية مؤثرة وفعالة واستخدام وسائل تثقيف وفق مخطط يقوم على أساس المشكلة المتعلقة وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية فأن لوسائل الأعلام دور في تقليل نسبة العنف عبر نشر ثقافة الاحترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع.
- 6- تأكيد المدارس والجامعات مبادئ حقوق الإنسان وعمل دورات تدريبية من أجل تنمية الفكر والعقل ليناھض العنف للذكور والإناث معاً وجعلها مراكز أشعاع فكري لمناهضة العنف واستخدام أسلوب التفاهم.
- 7- رفع مستوى الوعي الأسري وتحسين ظروف التنشئة الأسرية المناهضة للعنف وإيجاد سياسة اجتماعية تستهدف التأثير في أفكار الشباب المتوارثة للقيم والتقاليد المشجعة لقبول العنف والتمييز ضد المرأة وتبني فكرة النهوض المجتمعي نساء ورجالاً وتزرع القيم العادلة وتعميم ثقافة النوع الاجتماعي.

8- يجب أن تطبق خطة وطنية شاملة لتعزيز صحة المرأة المعنفة هدفها الوقاية والعلاج من الأمراض والإعراض التي تواجهها ويؤمن وصول جميع النساء لخدمات الرعاية الصحية.

الهوامش

- (1) ماجري نيروز، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالعنف تجاه المرأة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر، 2023، ص2.
- (2) أماني السيد عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر، 2009، ص10-11.
- (3) رجاء محمد قاسم، المرأة وصناعة القرار، ط1، بيت الحكمة، العراق، 2015، ص5-7.
- (4) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية(13).
- (5) أسماء لطفي قدوري، وسام وهيب مهدي، "التوزيع الجغرافي لظاهرة العنف الأسري في محافظة ديالى"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد (91)، 2022، ص404.
- (6) زينب محمد أمين، نمو سكان العراق وعلاقته بتباينهم المكاني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2015، ص118.
- (7) أماني السيد عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف، مصدر سابق، ص401.
- (8) أسماء لطفي قدوري، وسام وهيب مهدي، "التوزيع الجغرافي لظاهرة العنف الأسري في محافظة ديالى"، مصدر سابق، ص408.
- (9) عباس فاضل السعدي، "التوزيع الجغرافي البيئي للسكان ومدى تركّزهم في العراق"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، 2001، ص6.
- (10) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المرأة والرجل إحصائياً، 2014، ص2.
- (11) الأمم المتحدة، تقرير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، الإسكوا، 2017، ص1.
- (12) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، 2011، ص23.
- (13) محمد قاسم عبد الله، موج عراك عليوي، "العنف ضد المرأة: العوامل والآثار"، 2022، ص427-428.
- (14) ماجري نيروز، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالعنف تجاه المرأة في المجتمع الجزائري، مصدر سابق، ص30-35.
- (15) منيرة محمد جواد الصميدعي، "المرأة والعنف الاجتماعي"، مجلة آداب الكوفة، 2023، ص296-301.
- (16) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، 2007، ص159.

- 17) ماجري نيروز، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالعنف تجاه المرأة في المجتمع الجزائري، مصدر سابق، ص 29-31.
- 18) وزارة التخطيط، المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، 2022، ص 5-7.
- 19) ليلي بنت صالح محمد زعزوع، مقدمة في الجغرافية الاجتماعية، 2007، ص 117.
- 20) منيرة محمد جواد الصميدعي، "المرأة والعنف الاجتماعي"، مصدر سابق، ص 296.
- 21) حمزة يوسف أحمد، "العنف ضد المرأة: أسبابه وأساليبه علاجه"، 2015، ص 295.
- 22) منظمة الصحة العالمية، تقرير العنف ضد المرأة، 2021، ص 7-8.
- 23) محمد قاسم عبد الله، موج عراك عليوي، "العنف ضد المرأة: العوامل والآثار"، مصدر سابق، ص 432.
- 24) أماني السيد عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف، مصدر سابق، ص 14-15.
- 25) محمد قاسم عبد الله، موج عراك عليوي، "العنف ضد المرأة: العوامل والآثار"، مصدر سابق، ص 433.
- 26) محمد سلمان محمود، "الآليات القانونية لمناهضة العنف ضد المرأة"، 2023، ص 57-58.
- 27) هادي صالح العيسوي، "العنف الأسري: أسبابه وآثاره"، 2014، ص 3-4.
- 28) تقرير الأمم المتحدة، تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 3-4.
- 29) محمد سلمان محمود، "الآليات القانونية لمناهضة العنف ضد المرأة"، مصدر سابق، ص 57.
- المصادر**
- 1- أسماء لطفي قدوري، وسام وهيب مهدي، التوزيع الجغرافي لظاهرة العنف الأسري في محافظة ديالى، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، العدد (91)، 2022.
- 2- أماني السيد عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر، 2009.
- 3- الأمم المتحدة، تقرير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، الإسكوا، لبنان، 2017.
- 4- حمزة يوسف أحمد، العنف ضد المرأة: أسبابه وأساليبه علاجه، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، 2015.
- 5- رجاء محمد قاسم، المرأة وصناعة القرار، ط 1، بيت الحكمة، العراق، 2015.
- 6- زينب محمد أمين، نمو سكان العراق وعلاقته بتباينهم المكاني، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2015.
- 7- عباس فاضل السعدي، التوزيع الجغرافي البيئي للسكان ومدى تركيزهم في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (27)، 2001.

- 8- عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2007.
 - 9- ليلي بنت صالح محمد زعزوع، مقدمة في الجغرافية الاجتماعية، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.
 - 10- ماجري نيروز، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالعنف تجاه المرأة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر، 2023.
 - 11- محمد سلمان محمود، الآليات القانونية لمناهضة العنف ضد المرأة، مجلة جامعة البيان، المجلد (2)، العدد (1)، 2023.
 - 12- محمد قاسم عبد الله، موج عراك عليوي، العنف ضد المرأة: العوامل والآثار، المجلد (3)، العدد (141)، 2022.
 - 13- منظمة الصحة العالمية، تقرير العنف ضد المرأة، جنيف، 2021.
 - 14- منيرة محمد جواد الصميدعي، المرأة والعنف الاجتماعي، مجلة آداب الكوفة، المجلد (3)، العدد (56)، جامعة الكوفة، 2023.
 - 15- هادي صالح العيساوي، العنف الأسري: أسبابه وآثاره، مجلة كلية التربية، المجلد (25)، العدد (1)، 2014.
 - 16- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المرأة والرجل إحصائياً، العراق، 2014.
 - 17- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، العراق، 2022.
 - 18- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، العراق، 2011.
- ترجمة المصادر العربية**

- 1- Amani Al-Sayyid Abdul Hamid Hassan. (2009). Domestic violence and its relationship with extremist tendencies (Master's thesis). Faculty of Education, Zagazig University, Egypt.
- 2- Raja Mohammed Qasim. (2015). Women and decision-making (1st ed.). Bayt Al-Hikma, Iraq.
- 3- Magri Nairouz. (2023). Social values and their relationship with violence against women in Algerian society (Master's thesis). Faculty of Social and Human Sciences, Yahya Fares University, Médéa, Algeria.
- 4- Zainab Mohammed Amin. (2015). Population growth in Iraq and its spatial variation (PhD dissertation). College of Education Ibn Rushd, University of Baghdad.



- 5- Asmaa Lutfi Quduri & Wissam Waheeb Mahdi. (2022). Spatial distribution of domestic violence in Diyala Governorate. Diyala Journal for Human Research.(91) ،
- 6- Abbas Fadel Al-Saadi. (2001). Environmental geographical distribution of population and its concentration in Iraq. Journal of the Iraqi Geographical Society.(27) ،
- 7- Ministry of Planning, Central Statistical Organization. (2014). Men and women in statistics. Iraq.
- 8- United Nations ESCWA. (2017). Economic cost of violence against women in the Arab region. Lebanon.
- 9- Ministry of Planning, Central Statistical Organization. (2011). Integrated survey of social and health conditions of Iraqi women. Iraq.
- 10- Mohammed Qasim Abdullah & Muj Arrak Aliwi. (2022). Violence against women: Causes and effects. (Vol. 3, No. 141).
- 11- Mona Jwad Al-Samidai. (2023). Women and social violence. Journal of Kufa Arts, 3.(56)
- 12- Abdul Ali Al-Khafaf. (2007). Population geography (2nd ed.). Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, Amman.
- 13- Laila Bint Saleh Zazou. (2007). Introduction to social geography (2nd ed.). Arab House for Sciences, Beirut.
- 14- Hamza Youssef Ahmed. (2015). Violence against women: Causes and treatment methods. Journal of Scientific Research and Studies, University of Tishreen, Syria.
- 15- Hadi Saleh Al-Issawi. (2014). Domestic violence: Causes and effects. College of Education Journal, 25.(1)
- 16- Mohammed Salman Mahmoud. (2023). Legal mechanisms to combat violence against women. Journal of Al-Bayan University, 2.(1)
- 17- World Health Organization. (2021). Violence against women report. Geneva.
- 18- Ministry of Planning, Central Statistical Organization. (2022). Gender equality in the Sustainable Development Goals. Iraq.



P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536

Journal of the College of Basic Education

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Vol.32 (No.138) 2026, pp.721-745

Geographical Analysis of the Phenomenon of Violence Against Women in Iraq

Asst. Instr. Zainab Hussein Salman

Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education

07713691562

zainabhs84@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The phenomenon of violence against women has received increasing global attention since the United Nations began to recognize the extent of its spread and its seriousness at both the family and societal levels. Violence is a source of many intractable problems facing the world today, such as poverty, ignorance, deprivation, diseases, tensions, and conflicts, as it creates distorted forms of social relationships and patterns of disordered behavior.

Iraq has experienced a period of tension and instability reflected in several social phenomena, including the problem of violence against women. Some women live in conditions of violence that may not be clearly visible, and many still consider it a private family matter. However, this situation has worsened and become a global issue due to its significant impact on human behavior, turning into a general behavioral concern. This has raised concerns and prompted questions about how to respond to such a phenomenon and what measures can be taken to address it.

Accordingly, the study titled “*The Phenomenon of Violence Against Women in Iraq for the Year 2021*” aimed to identify the causes driving this violence, clarify its forms and effects, and relied on descriptive and quantitative analytical methods to illustrate the spatial and temporal relationships of the studied phenomenon.

Keywords: Geographical analysis, phenomenon, violence, women.